العرب
الثلاثاء 2020/06/02
السنة 43 العدد 11719

الوباء يكبح شهية أثرياء العرب للمخاطرة في الاستثمار

معظم رجال الأعمال يحوّلون وجهة تدفقات أموالهم إلى مجالي الصحة والتكنولوجيا الأكثر أمانا

تعطي انطباعات المصرفيين ومحللي أسواق المال نظرة فاحصة عن مدى تأثر ثروات كبار المستثمرين العرب من أزمة الإغلاق بسبب الوباء، والتي خلفت بدورها معضلة في سوق الطاقة أثرت على نشاط شركاتهم، وهو ما جعلهم يعيدون التفكير في كيفية الاستفادة من أموال محافظهم دون تعرضها للمخاطر.

تدقيق الحسابات زمن كورونا ضروري

لندن - أفقدت أزمة وباء فايروس كورونا وتداعياتها المدمّرة على الاقتصاد العالمي قوة الدفع لدى معظم الأثرياء العرب، لتوسيع أو الاستمرار في استثماراتهم، ما جعلهم يتكبدون خسائر بالمليارات من الدولارات أثناء فترة الإغلاق.

ومع أن الدول اتجهت إلى تخفيف القيود الاحترازية أملا في عودة الحياة الاقتصادية إلى طبيعتها لكن المستثمرين يحتاجون لأشهر حتى يقفوا على تحسن أوضاعهم مرة أخرى.

ويؤكد محللو أسواق المال أن الأفراد ذوي الثروات الكبيرة بمنطقة الشرق الأوسط أصبحوا الأكثر تجنبا للمخاطر من بين المستثمرين الأثرياء في الأسواق الناشئة، وذلك بعد أن تضرروا من انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وأظهرت مراجعة لبيانات ثروات أكبر أثرياء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن خسائر أغنى 21 شخصية عربية بلغت قرابة نحو 11.4 مليار دولار، وهي تمثل أكثر من إجمالي ثروة أغنى اثنين في المنطقة.

وقال مدير أسواق النمو العالمية ببنك باركليز الخاص سلمان حيدر في مقابلة مع وكالة رويترز إن "زبائن البنك الأثرياء في شتى أنحاء الأسواق الناشئة يتحولون نحو الاستثمارات التي تعتبر أكثر أمانا".

وأشار إلى أن المستثمرين يفضلون الاستثمار في الأصول الدولارية أو الأسهم التي تأتي بتوزيعات نقدية أو أدوات دخل ثابت انتقائية، لكن العزوف عن المخاطرة ليس بنفس الكثافة التي كان عليها إبان الأزمة المالية العالمية".

> **11.4**
> مليار دولار فقدتها 21 شخصية من أثرياء العرب بسبب الإغلاق الاقتصادي، وفق مجلة فوربيس

لكن أكد أن الحذر يبدو أكثر وضوحا في الشرق الأوسط. وقال إن "مستويات الإقبال على المخاطرة في الشرق الأوسط انخفضت كثيرا".

وأضاف "هناك تركيز أكبر بكثير على السيولة المحلية.. تركيز أكبر بكثير على الحفاظ على السيولة".

وأشارت البيانات، التي استندت إلى قائمة مجلة فوربس الأميركية لأكبر أثرياء العالم إلى أن ثروات أثرياء العرب تراجعت بقيم متفاوتة بحسب حجم الضرر، الذي تعرضت له القطاعات المرتكزة فيها استثماراتهم وتعمل فيها مؤسساتهم.

وذكرت المجلة في تقرير نشرته مؤخرا أن إجمالي ثروة هؤلاء انحسرت إلى حوالي 47.3 مليار دولار بعد أن كانت عند حوالي 58.7 مليار دولار بنهاية العام الماضي.

ولا تمثل تلك الخسائر جميع ما فقده جميع أثرياء العرب، بل تقتصر على تأثير هبوط قيمة الأسهم، التي يملكونها بسبب المخاوف من تحوّل الفايروس إلى وباء عالمي.

ولم تدرج مجلة فوربس الأثرياء السعوديين في قائمتها للعام الثالث على التوالي مثل الأمير الوليد بن طلال، كما أنها لم تشر إلى كبار رجال الأعمال في دولة الإمارات مثل محمد علي العبار.

ورغم انخفاض ثروة رجل الأعمال المصري ناصف ساويرس بواقع 1.4 مليار دولار منذ بداية العام الجاري لتستقر عند خمسة مليارات دولار، لكنه بات متصدرا القائمة بعد أن أزاح مواطنه الملياردير محمد منصور، الذي ارتفعت ثروته بشكل مفاجئ بنحو 43 في المئة لتبلغ 3.3 مليار دولار وحل في المركز الرابع.

وانخفض صافي ثروة رجل الأعمال الإماراتي ماجد الفطيم، الذي حل في المركز الخامس وفق مجلة فوربس، بمقدار 1.8 مليار دولار عن العام الماضي، بعد أن تكبدت مجموعته بعض الخسائر في العام الماضي.

واللافت أن رجل الأعمال الجزائري يسعد ربراب حل ثانيا في القائمة بثروة تقدر بنحو 4.2 مليار دولار، غير أنه قد يكون فقد جزءا كبيرا منها ليس فقط بسبب مصادرة أملاكه كونه ملاحقا ببلاده في قضايا فساد، بل أيضا بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعيشها بلاده وأثرت على الكثير من الأنشطة التجارية والاستثمارية.

وفي الوقت الذي استعادت فيه الأسهم العالمية بعضا مما فقدته بعد هبوط في مارس الماضي، تسببت فيه مخاوف حيال الكلفة الاقتصادية للجائحة، لا تزال أسعار النفط عند مستويات متدنية رغم زيادة هذا الشهر.

واكتفت أسعار النفط بتغير طفيف الاثنين، إذ تعقد منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) اجتماعا هذا الأسبوع لبحث تمديد تخفيضات إنتاج غير مسبوقة لما بعد نهاية يونيو.

واستقر خام برنت عند 37.84 دولار للبرميل، بينما سجلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط تسليم يوليو 35.53 دولار للبرميل، مرتفعة بأربعة سنتات عما كانت عليه الأسبوع الماضي.

وزبائن بنك باركليز عادة ما تكون لديهم أصول متاحة للاستثمار بأكثر من 20 مليون جنيه إسترليني (24.7 مليون دولار).

وقال حيدر، المقيم في لندن "صار الكثير من التركيز على التأكد من قدرة أعمالهم على تغطية احتياجات السيولة ورأس المال العامل وما إلى ذلك".

سلمان حيدر

هناك تركيز أكبر بكثير على السيولة المحلية

وأوضح أن هناك إجماعا كبيرا من المستثمرين على تحويل تدفقات المحافظ إلى قطاعات مثل الرعاية الصحية والتكنولوجيا والبعد عن مناطق أكثر انكشافا على الجائحة مثل السفر والترفيه.

وبالنسبة لاستثمارات العائلات وشديدي الثراء، يؤكد حيدر أن هناك إقبالا على الاستثمار في الأصول المتضررة، بدءا من قروض البنوك وصولا إلى أصول الرعاية الصحية والتكنولوجيا. وقال "شهدنا اهتماما قادما لبحث فرص معينة للاستثمار المباشر".

وكان يمكن أن تكون هذه استثمارات مباشرة في شركات بقطاعي الرعاية الصحية والتكنولوجيا، حيث يمكن توفير مدخل مباشر كمشاركة في الملكية، وأكد الخبير المالي أن هناك تجددا للاهتمام بالعقارات.

الشركات العائلية الخليجية تتبنى معايير جديدة للتحكيم

دبي - دفعت المخاطر من تزايد النزاعات القضائية داخل الشركات، التي تملكها الأسر الخليجية، ومن التداعيات المحتملة على أعمالها إلى التفكير في حشد الجهود من أجل وضع خطة تعتمد بالأساس على حوكمة تسييرها.

وأوصى مجلس الشركات العائلية الخليجية الاثنين أصحاب الكيانات التي تسيرها إدارة تتكون من أفراد من أسرة واحدة باتخاذ إجراءات استباقية للوقاية من وقوع النزاعات.

وتعتبر المبادرة حول تطوير معايير حل النزاعات الأولى من نوعها في المنطقة لتوضيح الخيارات المتاحة أمام الشركات العائلية والحكومات والمشرعين لدعم استمرارية نموذج الأعمال.

ويبدو أن حرص مجلس الشركات العائلية الخليجية على تغيير النمط القديم في إدارة النزاعات لاسيما في زمن كورونا شكل دافعا قويا لإطلاق المبادرات التي تدعم بيئة الأعمال في المنطقة وتمهّد الطريق أمام المزيد من النجاح والازدهار.

وأكد المجلس في تقرير بعنوان "تسوية نزاعات الشركات العائلية في مجلس التعاون الخليجي" على ضرورة إرساء معايير متينة للحوكمة العائلية، ومد جسور التواصل بأسلوب فعال علاوة على حث أفراد العائلة على إيجاد حلول لنزاعاتهم حال وقوعها من خلال عملية الوساطة.

وطرح خبراء المجلس عدة محاور تتعلق باستحداث آليات لتسوية النزاعات بخلاف التقاضي المتوفرة لتلبية احتياجات الشركات العائلية.

ويرى المجلس أن الآليات الجديدة يجب أن تكون قابلة للتطبيق وفعالة في ضوء اعتبارات الشركات العائلية، على ألا تكون لها آثار سلبية على أصحاب المصلحة في الشركات العائلية.

وتعد الوساطة شكلا توافقيا ومن الحلول البديلة للنزاعات وتتماشى بشكل وثيق مع ثقافة وتاريخ دول الخليج الست.

ويعتقد المسؤولون أن هذه العملية أكثر سرعة وأقل كلفة من التحكيم والتقاضي وأقل ضررا على العلاقات العائلية وانسجام أفرادها على المدى الطويل، وأقل ضررا على الأعمال، كما تنطوي على المزيد من الخصوصية إذا لا تعرض شؤون الأسرة للتدقيق العام.

ويمكن أن تثبت فعاليتها للغاية إذا كان الوسيط المعني يحوز على ثقة وقبول جميع أفراد العائلة المتنازعين ويمتلك فطنة تجارية وثقافية وقانونية ونفسية، لإدارة تعقيدات النزاع في الشركات العائلية.

ويؤكد المهتمون بهذا المجال أن العرض الحالي من بدائل تسوية النزاعات العائلية في دول الخليج لم تعد ملائمة ولذلك ثمّة فرصة سانحة اليوم لأصحاب المصلحة المهتمين بنجاح الشركات العائلية لتغيير أساليب التحكيم.

وتتمثل تلك الخطوة في تحسين خيارات الوساطة في دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك نشر الوعي وتدريب الوسطاء المتخصصين في نزاعات الشركات العائلية والنظر في الوساطة الإلزامية للنزاعات في الشركات العائلية التي تصل إلى المحاكم.

وعلاوة على ذلك وبهدف دعم مجتمع ملاك الشركات العائلية، فإن مراكز الوساطة والتحكيم في دول الخليج تشكل أداة فعالة للتقييم الذاتي ولدراسة احتمالية وقوع النزاع.

وأكد عمر قتيبة الغانم رئيس مجلس إدارة مجلس الشركات العائلية الخليجية على عمق التزام المجلس بنشر الوعي بأهمية اتخاذ التدابير المسبقة واعتماد الآليات الأكثر فعالية لإدارة النزاعات في الشركات العائلية في المنطقة.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات للغانم قوله إن "بحث مجلس الشركات العائلية الخليجية يسلط الضوء على القضايا التي يمكن اعتبارها حساسة للغاية ليس فقط للشركات العائلية وإنما للمنطقة عموما".

وأوضح أن النتائج باتت أكثر أهمية الآن في ظل ما تشهده الأسواق من تداعيات غير مسبوقة بسبب تفشي وباء كورونا، حيث تشكل الشركات العائلية جزءا في غاية الأهمية من اقتصاد المنطقة.

ولذلك يعتقد الغانم أن تبني إجراءات استباقية لتسوية النزاعات المحتمل وقوعها هو أمر في غاية الأهمية.

وأضاف "يقدم تقريرنا العديد من الطرق والوسائل التي يمكن للعائلات استخدامها لحلّ خلافاتها وتجنب الإضرار بقيمة أعمالها التي تم إنشاؤها على امتداد أجيال متعاقبة".

الصندوق السيادي السعودي يتحدى الإغلاق ويوسع استثماراته

كثف صندوق الثروة السعودي، الذي يدير أصول أكبر مصدّر للنفط في العالم، خطواته في اقتناص الفرص الاستثمارية في الخارج متحديا أزمة كورونا، التي تسببت في ركود الأنشطة الاقتصادية للبلاد، وزادت من انحسار عوائد النفط التي تعتمد عليها البلاد نتيجة انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية.

الرياض - كشفت بيانات حديثة أن السعودية واصلت ضخ استثماراتها في الخارج عبر صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) غير مكترثة بأزمة الوباء.

وتعكس الأرقام حول انخفاض الاحتياطيات الأجنبية للبلاد أن الحكومة متمسكة بسياساتها في توسيع رقعة أعمالها في الخارج مهما كانت الظروف.

وتراجعت احتياطيات النقد الأجنبي بشكل حاد في أبريل الماضي، للشهر الثاني على التوالي مع تحويل مليارات الدولارات لدعم استثمارات صندوق الثروة في الخارج في الوقت الذي يتضرر فيه اقتصادها بشدة جراء فايروس كورونا المستجد.

وتعاني السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، من انخفاض غير مسبوق في أسعار الخام فضلا عن الإجراءات المفروضة لمكافحة الوباء، والتي أثرت في القطاعات غير النفطية من اقتصادها.

وفي مواجهة انهيار إيرادات النفط وزيادة كبيرة للعجز، حولت الرياض 40 مليار دولار من الاحتياطيات الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) إلى صندوق الاستثمارات العامة في مارس وأبريل الماضيين لدعم الاستثمار في الخارج من أجل تعظيم العائدات.

> **40**
> مليار دولار ضخها صندوق الاستثمارات العامة السعودي خلال مارس وأبريل الماضيين

وبحسب بيانات لمؤسسة النقد نُشرت في ساعة متأخرة الأحد الماضي، انخفض صافي الأصول الأجنبية للمؤسسة إلى 443.75 مليار دولار في أبريل من 464.64 مليار في مارس.

وتراجع الاحتياطي الإجمالي، الذي يشمل النقد الأجنبي والودائع الخارجية وكذلك الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية، بواقع 25 مليار دولار تقريبا في أبريل مقارنة مع الشهر السابق.

ونسبت وكالة رويترز إلى وزير المالية محمد الجدعان قوله "بعد استبعاد المعاملات الاستثنائية حيث جرى تحويل جزء من الاحتياطيات إلى صندوق الاستثمارات العامة لاستغلال فرص الاستثمار بالأسواق الخارجية في ظل الظروف الحالية، لا نشهد أي نزوح غير عادي بالنسبة إلى الاحتياطيات الأجنبية".

وانخفض صافي الأصول الأجنبية في مؤسسة النقد بنحو 27 مليار دولار في مارس عن الشهر السابق، في أسرع وتيرة خلال عقدين من الزمن على الأقل.

ويتزامن تناقص الاحتياطي مع اتجاه إلى التقشف بدأ الشهر الماضي حين أعلنت البلاد مضاعفة ضريبة القيمة المضافة لثلاثة أمثالها وتعليق صرف بدل غلاء المعيشة لموظفي الدولة في محاولة لدعم المالية العامة.

وكشف صندوق الاستثمارات العامة قبل أسابيع عن استحواذه على حصص بمليارات الدولارات في شركات أجنبية مثل بوينغ وفيسبوك وسيتي غروب.

ويملك الصندوق بالفعل حصة بقيمة ملياري دولار في أوبر تكنولوجيز وشركة لوسيد موتورز للعربات الكهربائية.

ومن الاستثمارات اللافتة التي أقدم عليها الصندوق في ذروة انهيار أسعار النفط استحواذه على حصص في أربع شركات نفط أوروبية كبيرة هي رويال داتش شل وتوتال الفرنسية وإيني الإيطالية وإكوينور النرويجية.

والصندوق السيادي هو الأداة المفضلة لولي العهد الأمير محمد بن سلمان من أجل تنفيذ خطته لتنويع موارد الاقتصاد وإدخال التكنولوجيا الفائقة.

وقال متحدث باسم الصندوق، لم تكشف رويترز عن هويته، إن "صندوق الاستثمارات العامة يبحث دائما عن فرص للاستثمار طويل الأمد بأسعار مغرية".

الاستثمار في المستقبل مهما كانت العراقيل

وأوضح أن البيئة الحالية في السوق تنطوي على عدد من الفرص تشمل قطاعات وشركات يمكنها دفع النمو الاقتصادي وتحقيق القيمة مستقبلا بعد انقضاء الأزمة الحالية.

وأحد مصادر تمويل الصندوق، الذي تقدر أصوله بنحو 473 مليار دولار، هو السيولة التي تضخها الحكومة.

ويأتي الإعلان عن بيانات الصندوق المتعلقة بالاستثمار الخارجي، بينما قالت مؤسسة النقد الإثنين، إنه تم ضخ 50 مليار ريال (13.3 مليار دولار) لدعم السيولة في القطاع المصرفي، لتمكينه من الاستمرار في تمويل القطاع الخاص.

وبحسب بيان للمركزي السعودي، ستعزز السيولة دور البنوك في تعديل أو إعادة هيكلة تمويلاتها دون أية رسوم إضافية، ودعم خطط المحافظة على مستويات التوظيف في القطاع الخاص، إلى جانب الإعفاء لعدد من رسوم الخدمات البنكية الإلكترونية.

وقال إن القطاع المصرفي، الذي يضم 11 بنكا سعوديا وفروعا لأكثر من 15 مصرفا أجنبيا، يسجل مؤشرات أداء جيدة، مما يُعزز قدرته على مواجهة التحديات والأزمات.